الآثار المترتبة على الغاء الدعم الزراعى فى إطار برامج التكيف الهيكلى فى الزراعة المصرية

مصطفى عبدالغنى عثمان (*)

مقدمة:

شهد قطاع الزراعة منذ فترة الستينات درجات مختلفة من صور الدعم المباشر وغير المباشر الموجهة لعدد كبير من السلع الزراعية ومستلزماتها مستهدفا إزالة جزء من الآثار السلبية لسياسة تسعير المنتجات الزراعية غير الملائمة، وتعتبر السياسة السعرية وكذلك سياسات الدعم والائتمان الزراعى وما ترتب عليها من الاختناقات والاختلالات الهيكلية فى أداء الاقتصاد القومى بصفة عامة والاقتصاد الزراعى بصفة خاصة من أهم السياسات التى أثرت على الإنتاج الزراعى المصرى خاصة فى السنوات العشر الأخيرة والتى تمثلت فى سوء توزيع الموارد الاقتصادية بين الأنشطة المختلفة فضلا عن الاثار التوزيعية للدخل القومى بطريقة لاتعكس التحفيز الكافى لقطاع الزراعة بالاضافة الى ما ينتج عن ذلك من اتساع الفجوة بين الانتاج المحلى والاستهلاك وتضخم العجز فى ميزان المدفوعات.

ولقد اتجهت الحكومة منذ اوائل الثمانينات نحو المزيد من التحرر الاقتصادى فى محاولة لتصحيح تلك الاختلالات فى قطاع الزراعة من خلال تحركها فى اتجاهين بالتوازى فى آن واحد : الأول هو اجراء بعض التعديلات الهيكلية فى السياسات الزراعية المطبقةداخل قطاع الزراعة سواء فى

* د. مصطفى عبد الغنى عثمان : باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية ومدير عام الاقتصاد الزراعى - قطاع الشئون الاقتصادية - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

مجال السياسة السعرية والتسويقية أو سياسات الدعم المختلفة أو سياسات التجارة الخارجية الزراعية، وكذلك السياسات المالية والنقدية المرتبطة بقطاع الزراعه بالاضافة الى التعديلات الهيكلية فى مجال الاصلاح المؤسسى مثل قصر دور البنك الرئيسى للائتمان الزراعى تدريجيا على تمويل الخدمات الزراعية وكذلك تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على استصلاح واستزراع وتملك الاراضى الجديدة فى حين يتمثل الاتجاه الثانى فى تصحيح الخلل فى قطاع الزراعة والعمل على تكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات السعرية القومية من ناحية وتكامل السياسات السعرية فى مجموعها مع باقى السياسات الاقتصادية القطاعية والقومية من ناحية أخرى.

وتقدم هذه الدراسة استعراضا لبرامج الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة والآثار المترتبة على إلغاء الدعم الزراعى، وكذلك حساب الفائض المحول من والى القطاعات الاقتصادية الاخرى نتيجة للفروق بين أسعار توريد حاصلات القطن والأرز وقصب السكر والقمح ومثيلاتها العالمية باستخدام مكافىء دعم المنتج واقتصرت الدراسة على تلك الحاصلات نظرا لأهميتها الاستراتيجية حيث يعد محصولا القطن والأرز من أهم الحاصلات التصديرية بينما يعد محصول القمح وقصب السكر من أكثر المحاصيل الغذائية الاستراتيجية أهمية.

كما تشكل المساحة المنزرعة بالمحاصيل الأربعة موضع الدراسة نحو ٣٧٪ من إجمالى المساحة المحصولية لعام ١٩٩٠، وتبلغ قيمة الانتاج لتلك الحاصلات نحو ٢٨٨٢,٥ مليار جنيه تمثل ٢٢٪ من إجمالى قيمة الانتاج الزراعى لعام ١٩٩٠،فضلا عن أن تلك الحاصلات تعد من أكثر الحاصلات التى تأثرت بالسياسات الحالية فى اطار برامج التكيف الهيكلى فى الزراعة المصرية.

أولاً ـ مشكلة الدراسة:

اتسمت السنوات الأخيرة بكثير من الجدل والنقاش الذى احتدم بين المتخصصين حول ماهيه أو كنية مشكلة الدعم الزراعى فى مصر، وعن مدى جدوى السياسة السعرية الزراعية الجديدة والتى يمكن أن يجرى اتباعها وما يرتبط بها من سياسات اقتصادية واجتماعية أخرى للتغلب على المشاكل التى واجهت القطاع الزراعى نتيجة سياسة الدعم، وباستعراض ما أسفرت عنه نتائج البحوث والدراسات والتقارير العلمية ذات العلاقة أمكن تحديد جوانب مشكلة الدراسة الراهنة فى :

(١) وجود خلل فى توزيع كل من الموارد الاقتصادية والدخول داخل قطاع الزراعة وبين القطاع

الزراعى وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذى يستوجب إعادة تصحيح بعض الآثار التى أحدثها الدعم وسوء توزيعه.

(٢) توقع ظهور بعض الآثار الاقتصادية التى يمكن أن تحدث نتيجة تقليص أو الغاء الدعم الزراعى على مستلزمات الانتاج الزراعى والتى من اهمهاارتفاع تكاليف إنتاج المحاصلات الزراعية وانخفاض صافى عائد الوحده الانتاجية خاصة عند ثبات الاسعار مما يظهر الحاجة إلى رفع الأسعار المزرعية لمواجهة الزيادة فى التكاليف، فضلا عن ارتفاع اسعار معظم السلع على مستوى كل من (المنتج ـ التاجر ـ المستهلك)، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم.

ثانيا ـ هدف الدراسة:

تستهدف الدراسة بصفة عامة تحديد ودراسة ماهية وطبيعة الآثار الاقتصادية المترتبة على الغاء الدعم الزراعى فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى وتقدير قيمة ما تتحمله الدولة من دعم لمستلزمات الانتاج الزراعى مقابل ما يحول من والى قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى، الى جانب قياس مستوى المساعدات الحكومية للمنتجين الزراعيين.

برامج الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة:

لقد أصبح موضوع الإصلاح الاقتصادي محور اهتمام متخذى القرار وواضعى السياسات وتختلف الدول اختلافا كبيرا فى البداية التى تنطلق منها فى اتجاه الإصلاح الاقتصادى فهناك دول العالم الثالث المثقلة بالديون والتى تسعى نحو الإصلاح الاقتصادى للتخلص من ديونها. وهناك الدول المصدره للبترول والتى تسعى للاصلاح الاقتصادى لمواجهة النتائج المترتبة على انخفاض العائدات. وهناك الدول الاشتراكية التى تسعى لاحلال آليات السوق محل التخطيط المركزى فى توجيه اقتصادياتها.

إن مضمون الاصلاح الاقتصادى يختلف من حالة لأخرى وإن أصبح بفضل تأثير المنظمات الاقتصادية الدولية وفى مقدمتها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يرتكز على تحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة، وتقليص دور الدولة وزيادة دور السوق وتحرير المعاملات الاقتصادية وتتفاوت أهداف الاصلاح بين دفع النمو الاقتصادى وسد فجوه الموارد وحل مشكلة الديون الخارجية وتحقيق درجة مقبولة من الاستقرار الاقتصادى مع المحافظة على حد أدنى من عدالة التوزيع.

وتتعدد المسميات المتداولة فى هذا المجال: فهناك من يتحدثون عن الاصلاح الاقتصادى، وهناك من يتحدثون عن التصحيح الهيكلى وآخرون عن التكيف الهيكلى، وهناك أيضا من يتحدثون عن برامج التثبيت. وفى كل هذه الأحوال أصبحت الآثار التوزيعية للاصلاح تحتل أهمية متزايدة فى العديد من دول العالم. وقد اشتملت برامج الاصلاح فى العديد من البلاد على ما يبرز الاهتمام بالآثار التوزيعية لسياسات وبرامج الاصلاح.

وتتمثل الاهداف طويلة المدى لسياسة الاصلاح فى القطاع الزراعى فى استمرار الحكومة المصرية من منطلق التزامها بالاصلاح المكثف لقطاع الزراعة فى تطبيق عدة إجراءات .

(١) تصحيح المسار الاقتصادى فى مجال السياسة السعرية والتسويقية للمحاصيل.

(٢) رفع أسعار توريد المحاصيل استرشاداً بالأسعار العالمية.

(٣) إلغاء تدخل الحكومة فى تحديد المساحة المحصولية أخذا فى الاعتبار المحددات الفنية للتركيب المحصولى .

(٤) إلغاء حصص التوريد الاجبارى لكافة الحاصلات الزراعية.

(٥) إزالة كافة القيود والمعوقات التى تواجه القطاع الخاص فى مجال تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج بما فى ذلك الواردات والصادرات .

(٦) الغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى والحد من ملكية الدولة للأراضى .

(٧) اجراء اصلاحات مؤسسية.

ويعتبر تحسين مستويات الأسعار الزراعية بهدف تشجيع المزارعين على انتاج المحاصيل الزراعية بصفة عامة والاستراتيجية منها على وجه الخصوص الهدف الرئيسى للسياسات السعرية الزراعية حيث تؤثر العلاقة بين الأسعار المحلية ونظيرتها العالمية لمحاصيل التصدير الأساسية على كمية صادرتها إلى العالم الخارجى، وتحدد كمية الصادرات بالتركيب المحصولى الذى يستهدف معظمه صافى الناتج الزراعى المحلى. وكذا معظم الدخول الزراعية الصافية للمزارعين .وفى ضوء التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى واتجاه الدولة إلى انتهاج التخطيط التأشيرى بدلا من التخطيط المركزى، بدأت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٨٧ فى الغاء التوريد الاجبارى لجميع الحاصلات الزراعية

فيما عدا القطن وقصب السكر، واستتبع ذلك الغاء التدخل الحكومى فى الأسعار المزرعية وتحديد أسعار المحاصيل فى السوق الحر استرشاداً بالأسعار العالمية لها ونتيجة لذلك أصبح من حق المزارع بيع المنتجات الزراعية بأسعار السوق والسماح للشركات الزراعية بالاشتراك فى عملية التداول وتسويق المحاصيل، وفى حالة ارتفاع تكاليف الانتاج عن سعر السوق يمكن للمزارع بيع محصوله عن طريق التوريد بسعر أساسى يضمن للمزارع تعويض الفرق بين التكلفة وسعر السوق لذا تعلن الحكومة سنويا زيادة أسعار توريد الحاصلات الزراعية بهدف تقليل الفجوة بين الاسعار المحلية ومثيلاتها العالمية. ويعكس معامل الحماية الإسمى مدى تقارب او بعد الأسعار المحلية عن مثيلاتها العالمية مقومة بالعملة المحلية بسعر الصرف الجارى. وبدراسة قيمة هذا المعيار للحاصلات الزراعية موضع الدراسة يتضح تقارب الأسعار المحلية مع نظيرتها العالمية حيث بلغت قيمة هذا المعامل لمحصول الأرز نحو (٠,٨٣) بينما بلغت قيمته نحو ٠,٠٥٤، ٠,٠٦٢ لمحصولى القطن وقصب السكر على الترتيب. فى حين تفوق سعر التوريد الاختيارى للقمح عن نظيره العالمى لتبلغ قيمة معامل الحماية له نحو ١,٥٣ وفقا لبيانات عام ١٩٩٠.

التغيرات فى أسعار توريد محصول القطن:

اتجهت الدولة إلى تحريك أسعار القطن تدريجيا حتى بلغ ٢٦٢,٧جنيه/قنطار عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٧١٪ عن عام ١٩٨٥ والبالغ نحو ٩٦,٨٦ جنيه/قنطار بمعدل تغير سنوى بلغ نحو ٣٣,١٧ جنيه/قنطار وذلك حتى يواكب التغير المتزايد فى تكاليف انتاج القنطار من القطن والتى بلغت ١٥٠,٥ جنيه/قنطار عام ١٩٩٠ مقارنه بنحو ٧٣,٥٧جنيه/قنطار عام ١٩٨٥ بزيادة تقدر بنحو ١٠٥٪ خلال تلك الفترة. وبذلك استطاعت الزيادة فى أسعار التوريد ان تغطى تكلفة إنتاج القنطار حيث بلغت نسبة سعر التوريد لقنطار القطن إلى جملة تكلفته نحو ١٦٩٪ عام ١٩٩٠. ثم تزايد سعر توريد قنطار القطن عام ١٩٩١ إلى نحو ٣٠٠ جنيه/قنطار وارتفعت أسعار التصدير من ٣٢٩جنيه /قنطار عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٤٣٦جنيه/قنطار عام ١٩٨٨ ثم أخذت فى الانخفاض لتصل إلى ٣٨٨جنيه/قنطار عام ١٩٩٠.

وفى محاولة لاستعادة أسواق التصدير التقليدية قامت الحكومة بخفض سعر التصدير عام ١٩٩١ بنحو ٣٠٪ ويشير جدول (١) إلى تطور أسعار توريد قنطار القطن والسعرالاقتصادى له خلال الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠.

جدول (١) تطوير اسعار التوريد والسعر الاقتصادى بقنطار القطن خلال الفترة من (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)

السنة	اسعار التوريد		السعر الاقتصادى *		متوسط التكاليف الكلية		نسبة سعر التوريد الى السعر الاقتصادى N.P.C	نسبة سعر التوريد الى متوسط التكاليف
	جنيه/قنطار	الرقم القياسى	جنيه/قنطار	الرقم القياسى	جنيه/قنطار	الرقم القياسى		
١٩٨٥	٩٦,٨٦	١٠٠,٠-	٢٦٧,٠-	١٠٠,٠-	٧٣,٥٧	١٠٠,٠-	٠,٣٦	١٣١,٧
١٩٨٦	٩٧,١٦	١٠٠,٣	٣٣٦,٠-	١٢٥,٨	٨٢,٥٨	١١٢,٢	٠,٢٩	١١٧,٧
١٩٨٧	١١٤,١٩	١١٧,٩	٢٦٦,٨	٩٩,٩	٩٦,٨٠	١٣١,٥	٠,٤٢	١١٨,٠-
١٩٨٨	١٤٦,٥٠	١٥١,٢	٥٣٥,٨	٢٠٠,٦	١١٤,٥٠	١٥٥,٦	٠,٢٧	١٢٧,٩
١٩٨٩	٢٠٢,٠-	٢٠٨,٥	٦١٣,٠-	٢٢٩,٠-	١٢٩,٦٠	١٧٦,٢	٠,٣٢	١٥٥,٩
١٩٩٠	٢٦٢,٧٠	٢٧١,٢	٤٨٨,٤	١٨٢,٩	١٥٠,٥٠	٢٠٤,٦	٠,٥٤	١٧٤,٦

* سعر الحدود عند باب المزرعة

** معامل الحماية الاسمى

المصدر.. حسبت من مراجع ٣، ٤، ٥.

وهناك اتجاه لعودة العمل بنظام التسويق عن طريق البورصة وتجارة البضاعة الحاضره اعتباراً من موسم ١٩٩٤ مع استمرار التسويق التعاونى للقطن بجانب قيام البورصة لمدة تتراوح بين عامين الى ثلاثة اعوام حتى يستقر السوق وذلك من أجل حماية المزارعين من تقلبات الأسعار فى السوق الحرة . ولقد تم اجراء العديد من الدراسات لاقتراح الزيادة السعرية لمحصول القطن لزيادة تحفيز الزراع وجعل العائد من دورة القطن متناسبا مع عائد الدورات الزراعية البديلة، وكذلك لتحقيق الاتفاق الذى تم بين الحكومة وكل من صندوق النقد الدولى والوكالة الامريكية للتنمية لرفع سعر القطن للمزارع بما يتناسب مع نظيره العالمى .

التغيرات فى أسعار توريد محصول الأرز:-

فى اطار سياسة الاصلاح الاقتصادى والتزام الدولة نحو الاصلاح المكثف لقطاع الزراعة شهد محصول الأرز تغيرات جوهرية فى نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات. فقد تم الغاء حصة التوريد الاجبارى عام ١٩٩٢، حيث تدرج إلغاء تلك الحصة من ١,٥ طن/فدان إلى نصف طن /فدان موسم ١٩٩١ ثم الغاؤها نهائيا موسم ١٩٩٢ وكذلك تزايدت أسعار توريد محصول الأرز زيادة كبيرة خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ حيث تزايد سعر توريد طن الارز إلى حوالى ٣٠٠ جنيه عام ١٩٩٠ مقارنا بنحو ١٢٥ جنيه/طن عام ١٩٨٥ بزيادة بلغت نسبتها نحو ١٤٠٪ خلال تلك الفترة وذلك حتى تتلائم تلك الزيادة فى الأسعار مع التغير المتزايد فى تكاليف انتاج الطن والتى قدرت بنحو ١٧٠ جنيه/طن عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢٣٪ عن مستويات تكاليف عام ١٩٨٥ والتى قدرت بنحو ١٣٨ جنيه/طن وبذلك أصبحت أسعار توريد طن الارز تغطى تكاليف انتاجه حيث بلغت نسبة سعر التوريد الى تكلفة إنتاج الطن من الارز الشعير ١٧٦,٣٪ عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ٩٠,٥٪ عام ١٩٨٥ وكذلك حقق سعر توريد طن الارز عام ١٩٩٠ نحو ٨٢,٥٪ من أسعاره العالمية عند باب المزرعة بينما لم تتعد هذه النسبة حوالى ٤٢٪ عام ١٩٨٥، وبالرغم من ذلك يتضح أنه مازال هناك انحراف بين أسعار الأرز محليا ـ خصوصا المورد منه واسعار تصديره ويشير الجدول (٢) الى تطور أسعار توريد محصول الارز والسعر الاقتصادى له خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠.

التغيرات فى اسعار توريد محصول قصب السكر:-

تميزت الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ بتغير كبير فى أسعار توريد محصول قصب السكر حيث بلغ

جدول (٢) تطور اسعار التوريد والسعر الاقتصادى لمحصول الارز خلال الفترة من (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)

السنة	اسعار التوريد		السعر الاقتصادى *		متوسط التكاليف الكلية		نسبة سعر** التوريد الى السعر الاقتصادى N.P.C	نسبة سعر التوريد الى متوسط التكاليف
	جنيه/طن	الرقم القياسى	جنيه/طن	الرقم القياسى	جنيه/طن	الرقم القياسى		
١٩٨٥	١٢٥	١٠٠	٢٩٧,٠-	١٠٠,٠-	١٣٨,١١	١٠٠,٠-	٠,٤٢	٩٠,٥
١٩٨٦	١٦٥	١٣٢	٤٦٠,٠-	١٥٤,٩	١٥٦,٩٨	١١٣,٧٠	٠,٣٦	١٠٥,١
١٩٨٧	٢٠٠	١٦٠	٣٤٧,٠-	١١٦,٨	١٧٣,٠٦	١٢٥,٣٠	٠,٥٨	١١٥,٦
١٩٨٨	٢٠٠	١٦٠	٣٥٤,٠-	١١٩,٢	١٧٤,٢٣	١٢٦,١٥	٠,٥٦	١١٤,٨
١٩٨٩	٢٧٥	٢٢٠	٤٨٦,٠-	١٦٣,٧	١٧٤,٢٧	١٢٦,٠-	٠,٥٧	١٥٧,٨
١٩٩٠	٣٠٠	٢٤٠	٣٦٣,٨٥	١٢٢,٥	١٧٠,١٦	١٢٣,٢٠	٠,٨٢	١٧٦,٣

* سعر الحدود عند باب المزرعة
** معامل الحماية الاسمى
المصدر.. حسبت من مراجع ٣. ٤. ٦.

جدول (٣) تطور اسعار التوريد والسعر الاقتصادى لمحصول قصب السكر خلال الفترة من (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)

السنة	اسعار التوريد		السعر الاقتصادى *		متوسط التكاليف الكلية		نسبة سعر** التوريد الى السعر الاقتصادى N.P.C	نسبة سعر التوريد الى متوسط التكاليف
	جنيه/طن	الرقم القياسى	جنيه/طن	الرقم القياسى	جنيه/طن	الرقم القياسى		
١٩٨٥	٢٧,٢	١٠٠,٠	٢٠	١٠٠	١٧,٨٨	١٠٠,٠	١,٣٦	١٣٥
١٩٨٦	٣٠,٥	١١٢,٣	٤٤	٢٢٠	١٨,٠١	١٠٠,٧	٠,٦٩	١٦٩
١٩٨٧	٣٤,٠	١٢٥,٠-	٥٢	٢٦٠	١٩,٥	١٠٩,٠	٠,٦٥	١٧٤
١٩٨٨	٣٨,٠-	١٣٩,٧	١١٦	٥٨٠	٢١,٠-	١١٧,٤	٠,٣٣	١٨١
١٩٨٩	٥٠,٠-	١٨٣,٨	٢١٩	١٠٩٥	٢١,١٥	١١٨,٣	٠,٢٣	٢٣٦
١٩٩٠	٥٨,٠-	٢١٣,٢	٩٤	٤٧٠	٢٦,٧٧	١٤٩,٧	٠,٦٢	٢١٧

* سعر الحدود عند باب المزرعة
** معامل الحماية الاسمى
المصدر.. حسبت من مراجع ٣ . ٥.

سعر توريد الطن عام ١٩٩٠ نحو ٥٨ جنيه مقارنا بنحو ٢٧,٢ جنيه عام ١٩٨٥ بزيادة تقدر بحوالى ٣٠,٨ جنيه/ طن وبنسبة بلغت نحو ١١٣,٢٪ ويشير جدول (٣) الى تطورأسعار توريد الطن من قصب السكر وكذا السعر الاقتصادى له خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٩٠ والذى يتضح منه الزيادة الكبيرة التى تحققت فى أسعار توريد قصب السكر كحافز للمزراعين على النهوض بانتاجية المحصول نظرا لما له من أهمية استراتيجية فى الاقتصاد القومى من ناحية وليتناسب صافى عائد الفدان من دورة القصب مع صافى العائد من الدورات الاخرى المنافسة له من ناحية أخرى، ورغم ذلك فمازال هناك اختلال فى التوزان بين الأسعار المزرعية المحددة محليا للحاصلات الزراعية وأسعارها العالمية.

التغيرات فى آسعار التوريد الاختيارى للقمح :

اتسمت الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بتطور ملموس فى اسعار التوريد الاختيارى لمحصول القمح حيث أخذ فى التزايد التدريجى حتى بلغ حوالى ٤٦٦,٧ جنيه/طن عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرت بنحو ١٨٠٪ عن مستوياته السعرية عام ١٩٨٥ وذلك بهدف تضييق الفجوة بين سعره المحلى ،مثيله العالمى والذى بلغ نحو ٣٠٦ جنيه/طن عام ١٩٩٠، وبهذا حقق سعر توريد الطن عام١٩٩٠، نحو ١٥٣٪ من أسعاره العالمية عند باب المزرعة، ويشير جدول (٤) إلى تطور أسعار التوريد الاختيارى والسعر الاقتصادى للقمح خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠ .

خفض الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى:

اتجهت الدولة فى السنوات الأخيرة إلى رفع اسعار الحاصلات الزراعية خاصة التصديرية منها مثل القطن والارز مستهدفة مستوى سعريا يقارب الى حد ما اسعارها العالمية ، الأمر الذى استلزم خفض او الغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعى حتى تعكس أسعارها الفعلية التكاليف الاقتصادية والأسعار العالمية لهذه المستلزمات. ويستلزم خفض أو الغاء الدعم لمستلزمات الانتاج ضرورة استمرار الدولة مع القطاعين الخاص والتعاونى فى توفير هذه المستلزمات للمزارعين تجنبا لارتفاع أسعارها فى السوق المحلية حتى لايؤدى ذلك الى آثار سلبية على الانتاج .الزراعى وجدير بالذكر أن خفض الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى اصبح ضرورة حتميه لمواجهه الآثار والمشاكل الناشئة عن تطبيق سياسات الدعم وتأثيرها السلبى على كل من المزارع والدولة حيث تضخم حجم الدعم فى السنوات الأخيرة بصورة كبيره مما يشكل عبئا متزايداً على الميزانية العامة للدولة الامر

جدول (٤) تطور اسعار التوريد الاختيارى والسعر الاقتصادى لمحصول القمح خلال الفترة من (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)

السنة	اسعار التوريد		السعر الاقتصادى *		متوسط التكاليف الكلية		نسبة سعر** التوريد الى السعر الاقتصادى N.P.C	نسبة سعر التوريد الى متوسط التكاليف
	جنيه/طن	الرقم القياسى	جنيه/طن	الرقم القياسى	جنيه/طن	الرقم القياسى		
١٩٨٥	١٦٦,٧٠	١٠٠	١١٣,٠٠	١٠٠	١٨٥,٣٠	١٠٠	١,٤٨	٩٠
١٩٨٦	١٦٦,٧٠	١٠٠	٩٦,٠٠	٨٥	٢٠٥,٠-	١١١	١,٧٤	٨١
١٩٨٧	٢٠٠,٠-	١٢٠	١٠٤,٠٠	٩٢	١٧٨,٠-	٩٦	١,٩٢	١١٢
١٩٨٨	٢٦٦,٧٠	١٦٠	١١٥,٠٠	١٠٢	١٩٢,٠-	١٠٤	٢,٣٢	١٣٩
١٩٨٩	٤٠٠,٠-	٢٤٠	٢٢٥,٠٠	١٩٩	١٩٦,٠-	١٠٦	١,٧٨	٢٠٤
١٩٩٠	٤٦٦,٧٠	٢٨٠	٣٠٦,٠-	٢٧١	٢٢٢,٠-	١٢٠	١,٥٣	٢١٠

* سعر الحدود عند باب المزرعة
** معامل الحماية الاسمى
المصدر.. حسبت من مراجع ٣ ، ٥.

الذى تطلب وضع سياسة متكاملة لالغاء الدعم تدويجيا مع وضع البدائل المناسبة التى يتمثل أهمها فى التحريك المستمر لأسعار السلع ومستلزمات الإنتاج مع قصر الدعم على المنتج النهائى وألايكون دعم المستهلك على حساب المنتج الزراعى.

هذا وقد قامت الحكومة بتقليص الدعم على المدخلات الزراعية وفق خطة زمنية شملت التقاوى والأسمدة وزيادة أسعارها للمنتجين بهدف تخفيض نسبة التشوهات السوقية، يقوم القطاع الخاص باستيراد مختلف انواع الاسمدة عدا النتروجين النقى والاسمدة الفوسفورية حتى تعكس أسعار الأسمدة التكلفة الاقتصادية لها.

ولمواجهة الاحتياجات الاضافية للزراع من الأسمدة يقوم القطاع الخاص والجمعيات التعاونية وبنك التنمية والائتمان الزراعى بشراء الأسمدة من المصانع المحلية بأسعار تحددها قوى السوق ثم يتم توزيعها أو بيعها للزراع.

كما قامت الحكومة بالغاء الدعم على المبيدات فيما عدا مبيدات القطن حيث تم إلغاء حوالى ٥٠٪ من الدعم المخصص لها عام ١٩٨٩/٨٨ حتى يصل الى ٢٥٪ فقط عام ١٩٩٣ واطلقت حرية القطاع الخاص فى استيراد وتداول تلك المستلزمات فى اطار المنافسة مع القطاعين العام والتعاونى.

كما قامت بتحرير تداول وتسعير الأعلاف المصنعة والسماح للقطاع الخاص باستيراد مكونات العلف وتحريك أسعار المكونات العلفية لتعكس التكلفة الاقتصادية لها. وقد تم فى يونيو ١٩٩٢ رفع الدعم نهائيا عن مكونات علف الحيوان الرئيسية (الكسب - نخالة القمح) لتباع بتكلفتها الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالآلات الزراعية التى يمتلك منها القطاع الخاص الاسطول الاساسى ويتم ميكنة معظم العلميات الزراعية عن طريقه، فقد جرى دمج مراكز الزراعة الالية التى تمتلكها الحكومة وعددها (٨٠مركزا) - والتى بدا تأسيسها عام ١٩٨٤ بهدف توفير الخدمة الآلية - بما فيها العاملون الذين يقومون بتشغيل هذه الآلات فى شركة واحدة قطاع أعمال تمارس عملها على اساس الربح «بدون دعم» وينظر اليها كخطوة أولى فى اتجاه أداء القطاع الخاص أو المشترك.

كما تمثلت بعض صور الدعم غير المباشر فى قطاع الزراعة فى دعم رأس المال عن طريق تقديم

جدول (٥) تطور الدعم الزراعى الاسمى والحقيقى لمستلزمات الانتاج الزراعى
(الاسمدة ـ المبيدات ـ التقاوى ـ العلف ـ سعر الفائدة)
خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٨ ـ ١٩٩٢/٩١

الوحدة بالمليون جنيه

السنوات	الرقم القياسى لأسعار الجملة ١٩٨١/٨٠	دعم الأسمدة (محلى،مستورد)		دعم مبيدات الافات الزراعية		دعم التقاوى		دعم مكونات العلف (كسب ـ نخالة القمح)		دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية		الجملة	
		(الأسمى، حقيقى)		(الأسمى، حقيقى)		(الأسمى، حقيقى)		(الأسمى، حقيقى)		(الأسمى، حقيقى)		(الأسمى، حقيقى)	
١٩٨٩/٨٨	٣١٩,٠	١٨٢,٦	٥٧,٢٤	-١١٤,٧	٣٥,٩٦	٣,٦٠	١,١٢	---	---	---	---	---	---
١٩٩٠/٨٩	٣٨٨,٥	١٧٥,٨	٤٥,٢٥	-١١٨,٩	٣٠,٦٠	١,٧٠	٠,٤٠	٢٢٩,٧	٥٩,١٢	١١٢	٢٨,٨	٦٣٨,١	١٦٤,٢
١٩٩١/٩٠	٤٥١,٥	١٩٣,٨	٤٢,٩٢	١١٦,٧٠	٢٥,٨٥	٣,٥٠	٠,٧٠	١٧٠,٦	٣٧,٧٩	٩٢	٢٠,٤	٥٧٦,٦	١٢٧,٧
١٩٩٢/٩١	٤٧٧,٩	٦٢,١	١٣,٠-	١٣١,٧٠	٢٥,٥٨	٤,٠-	٠,٨٠	١٠٤,٤	٢١,٨٦	٦٥	١٣,٦	٣٦٧,٢	٧٦,٨

** فى يونيو ١٩٩٢ تم رفع الدعم نهائيا عن مكونات علف الحيوان الرئيسية وهى الكسب والنخالة ليباع العلف التقليدى بأسعار تكلفته الاقتصادية وهو العلف الذى كان يقوم على إنتاجه القطاع العام.

بيان غير متاح

المصدر.. حسبت من مراجع ٩، ١٠، ١١.

قروض بأسعار فائدة مخفضة - وتطويرا لذلك يشهد البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى نشاطا من خلال تحويل الاقراض المدعم إلى إقراض بسعر «غير مدعم».

هذا وتقوم وزارة الزراعة باعادة تقييم السياسات والتشريعات والقوانين المتعلقة بتسويق مستلزمات الإنتاج غير المدعمة لتخفيض كميات مستلزمات الانتاج التجارية المسوقة بمعرفة القطاع العام وذلك بالسماح للقطاع الخاص بالاتجار ونقل جميع مستلزمات الانتاج التى اصبحت غير مدعمة.

وبدراسة جدول (٥) والذى يشير إلى تطور دعم مستلزمات الانتاج الزراعى (الاسمدة والمبيدات، التقاوى العلف وسعر الفائدة).خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٢/٩١. يتبين اتجاه الدولة الى خفض حجم الدعم بصورة كبيرة حيث استهدف خفض دعم الأسمدة إلى حوالى ٦٢ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ بنقص بلغت نسبته نحو ٦٦٪ عن مثيله عام ١٩٨٩/٨٨، وفى نفس الاتجاه انخفض دعم مكونات العلف إلى ١٠٤,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ بانخفاض بلغت نسبته حوالى ٥٤,٦٪ عن مثيله عام ٩٠/٨٩ والبالغة حوالى ٢٣٠ مليون جنيه كذلك كان للإجراءات التى

جدول (٦) إجمالى الدعم الزراعى على
مستلزمات الانتاج وعلاقته بالدخل الزراعى وقيمة الانتاج الزراعى
خلال الفترة ٨٩/ ١٩٩٠- ١٩٩٢/٩١

السنة	إجمالى الدعم الزراعى (١)	الدخل الزراعى (٢)	١÷٢	قيمة الانتاج الزراعى٪ (٣)	١÷٣
١٩٩٠/٨٩	٦٣٨,-	١٤٤٤٥	٤,٤	٢١٣٣٠	٢,٩٩
١٩٩١/٩٠	٥٧٦,٧	١٥٩١٥	٣,٦	٢٣٨٢٤	٢,٤٢
١٩٩٢/٩١	٣٦٧,٢	١٧٩٦٨	٢,-	٢٦٦٥٩	١,٣٨

المصدر: حسبت من مراجع ١١,٩

اتخذتها الدولة بشأن تحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية الاثر البالغ على تقليص الدعم الموجه لسعر الفائدة اذ تبين انخفاضه إلى نحو ٦٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ مقارنا بحوالى ١١٢ مليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ وبنسبة انخفاض قدرت بنحو ٤٢٪ خلال تلك الفترة وذلك بالأسعار الجارية.

وبصفة عامة يمكن القول إن اجمالى الدعم الزراعى على مستلزمات الانتاج الرئيسية قد حقق انخفاضا ملموسا ليبلغ حوالى ٣٦٧,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ مقارنا بنحو ٦٣٨ مليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ وبنسبة انخفاض بلغت ٤٢,٥٪ خلال تلك الفترة الامر الذى أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية لإجمالى الدعم على مستلزمات الانتاج الرئيسية إلى اجمالى قيمة الانتاج الزراعى لتبلغ ١,٣٨٪ عام ١٩٩٢/٩١ مقارنا بنحو ٣٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠ ويشير جدول (٦) إلى انخفاض الاهمية النسبية للدعم الزراعى على مستلزمات الانتاج الرئيسية الى اجمالى الدخل الزراعى ليصل الى حوالى ٢٪ عام ١٩٩٢/٩١ مقابل ٤,٤٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠.

وبدراسة جدول (٧) والذى يشير إلى نصيب الفدان من دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى الموجه للحاصلات الزراعية موضع الدراسة، يتبين ارتفاع نصيب فدان قصب السكر والقطن من دعم مستلزمات الإنتاج الرئيسية (أسمدة - مبيدات - تقاوى - سعر فائدة) ليبلغ ١٦٨ جنيه، ١٥٩ جنيه عام ٩١/٩٠ على الترتيب.

ويعزى الارتفاع الكبير فى دعم فدان قصب السكر إلى ارتفاع نصيب الفدان من دعم فروق أسعار الفائدة والذى بلغ نحو ١١٥ جنيه/فدان عام ٩١/٩٠ فضلا عن دعم السماد الذى يقدر بنحو ٥٣جنيه/فدان. كما يعزى الارتفاع فى نصيب فدان القطن من الدعم الزراعى إلى إرتفاع دعم مقاومة آفات القطن إلى ١١٧,٥جنيه/فدان، وكذلك يتبين من الدراسة تفاوت نصيب الطن من دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى لمختلف الحاصلات موضع الدراسة حيث بلغ نحو ١٩٤ جنيه/طن لمحصول القطن بينما لم يتعد ٤ جنيه/طن لمحصول القصب فى حين يبلغ نحو ٢٠ جنيه، ١٠ جنيه لكل من محصولى القمح والأرز على الترتيب.

التصور المستقبلى لبرنامج التحرر الاقتصادى فى مجال مستلزمات الإنتاج الزراعى:

تستهدف الحكومة المصرية فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى وتحرير تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى العمل على مراجعة أسعار التجزئة للسماد لتعاملات القطاع العام قبل نهاية السنة الميلادية

جدول (٧) : نصيب الفدان من دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى عام ١٩٩٠/١٩٩١

المتغيرات	الوحدة	جملة الجمهورية	القطن	الأرز	قمح	قصب السكر
المساحة	الف فدان	١١٥٢٧*	٩٩٣	١٠٣٧	١٩٥٥	٢٦٣
جملة الانتاج	الف طن		٨١٤	٣١٦٧	٤٢٦٨	١١٠٩٥
دعم الأسمدة	مليون جنيه	١٩٣,٨	١٣,٦	١١,٥٤	٣٣,٦	١٣,٩٥
نصيب الفدان من دعم الاسمدة	جنيه	١٦,٨١٣	١٣,٧	١١,١	١٧,٢	٥٣
نصيب الطن من دعم الاسمدة	جنيه	--	١٦,٧	٣,٦	٧,٨٧	١,٣٠
دعم المقاومة	مليون جنيه	١١٦,٧	١١٦,٧	--	--	--
نصيب الفدان	جنيه	١٠,١٢٤	١١٧,٥	--	--	--
نصيب الطن	جنيه	--	١٤٣,٤	--	٣,٥	--
دعم التقاوى	مليون جنيه	٣,٥	--	--	١,٨	--
نصيب الفدان	جنيه	٠,٣	--	--	٠,٨٢	--
نصيب الطن	جنيه	--	--	--	--	--
فروق سعر الفائدة	مليون جنيه	٩٢,٠	٢٧,٥	٢٠	--	٣٠,٢٥
نصيب الفدان	جنيه	٧,٩٨	٢٧,٧	١٩,٣	--	١١٥
نصيب الطن	جنيه	--	٣٣,٨	٦,٣	--	٢,٧
جملة الدعم الزراعى	مليون جنيه	٤٠٦**	١٥٧,٨	٣١,٩	٨٥,١٧	٤٤,٢
لمستلزمات الانتاج						
نصيب الفدان	جنيه	٣٥,٢٢	١٥٨,٩	٣٠,٨	٤٣,٦٦	١٦٨
نصيب الطن	جنيه	--	١٩٣,٩	١٠,١	١٩,٩٦	٣,٩٨

* المساحة المحصولية فى الأراضى القديمة فقط.

** لا تتضمن تلك القيمة دعم المكونات العلفية

المصدر: حسبت من مراجع ٣، جدول ٥ بالدراسة.

١٩٩٢، بحيث تعكس تقارب فروق أنواع الأسمدة المختلفة فى حدود ١٢٪ من الأسعار العالمية مع إمكانية تعديل السعر وفقا للجودة وإلغاء كافة أنواع الدعم على الأسمدة التى يتم شراؤها اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٢، باستثناء سماد سلفات البوتاسيوم فضلا عن تعديل هوامش التسويق والعمولات بين المصانع ومنافذ البيع بالتجزئة بحيث تغطى كافة التعاملات التجارية بينها.

وفى مجال تجارة الأعلاف يتم قبل نهاية مارس ١٩٩٣ التسويق الحر لنخالة القمح وكسب بذرة القطن بالأسعار التى تحددها قوى السوق.

وفى مجال تسويق المدخلات المزرعية تتجه وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى إلى تعديل سياسات تسويق المدخلات المزرعية بهدف تخفيض الكميات التى تسوق منها بواسطة القطاع العام من خلال السماح للقطاع الخاص بالاتجار فى تلك المدخلات ونقلها باستثناء تقاوى القطن، كذلك إلغاء توزيع العلف الموحد للماشية بأسعار مدعمة من خلال القطاع العام بجانب إلغاء استيراد وتسويق الذرة الصفراء عن طريق البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى.

وفى مجال دعم قروض المزارعين يقوم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بتعديل نظام دعم قروض إنتاج المحاصيل بهدف تركيز المزايا على المزارعين الذين يتحملون أعباء إنتاج المحاصيل المنخفضة السعر والخاضعة للتدخل الحكومى، فضلا عن مراعاة عدم تجاوز دعم الفائدة على القروض الزراعية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمعدل ١٠٠ مليون جنيه مصرى سنويا. كذلك تستمر وزارة الزراعة واستصلاح الأرضى فى تنفيذ الإجراءات الإصلاحية الخاصة بإنتاج ومعالجة التقاوى الزراعية وقطاع التسويق لها، وفقا لخطة مرحلية.

كذلك تعمل وزارة الزراعة على إلغاء جميع القيود المفروضة على القطاع الخاص فى مجال استيراد معدات الميكنة الزراعية وتجارتها وتسويقها وتصنيعها.

وفى مجال دعم مكافحة آفات القطن تتجه وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى إلى تعديل تكاليف مكافحة آفات القطن لمحصول ١٩٩٣ على أن يدمج الدعم الحكومى المباشر وغير المباشر ويخفض بنسبة ٢٥٪ مقارنة بعام ١٩٩٢.

الآثار المترتبة على إلغاء الدعم الزراعى:

إن الاختيار بين تقديم الحوافز السعرية للمنتجين وبين دعم مستلزمات الإنتاج كان منذ أمد طويل

من القضايا التى اثارت جدلا عند وضع السياسات الزراعية لذا يهتم هذا الجزء من الدراسة بالتعرض لأهم الآثار التى ستترتب على إلغاء الدعم الزراعى على مستلزمات الانتاج الزراعى الرئيسية (الأسمدة - مبيدات - مقاومة الآفات - التقاوى - رأس المال) والذى يتضح منه زيادة حصيلة الدولة بمقدار ما يتوفر من الدعم الزراعى والذى قدر بنحو ٣٧٦ مليون جنيه عام ٩٢/٩١ تمثل حوالى ١,٤٪ من إجمالى قيمة الانتاج - الزراعى مقارنا بنحو ٣٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠*.

وبصفة عامة يمكن القول إنه على الرغم من النتائج الايجابية التى تحققت للقطاع الزراعى نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى إلا أن القطاع قد عانى فى نفس الوقت من بعض الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة خلال المرحلة الانتقالية لتطبيق تلك السياسات تتمثل أهمها فى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج إلى الحد الذى أدى إلى تراجع الطلب عليها من حيث الكمية نتيجة إحجام الزراع عن استخدام نفس المعدلات التى كانوا يستخدمونها قبل ارتفاع الأسعار فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار أنواع الاسمدة المختلفة بنسب تراوحت بين ٦٤٪ - ٥٤٧٪ عام١٩٩٢مقارنا بعام ١٩٨٨، بينما ارتفع معدل أسعار التقاوى بين ٣٢٪ - ٤٠٠٪ خلال نفس الفترة أما المبيدات فقد تراوحت نسبة الزيادة فى أسعارها عام ١٩٩٢ بين نحو ٢٩٪ - ٥٨٪ مقارنا بعام ١٩٨٨ كما شهدت أسعار الآلات الزراعية سواء المنتجة محليا أو المستوردة ارتفاعا ملحوظا فى أسعارها فضلا عن ارتفاع معدل سعر الفائدة على مصادر التمويل وأيضا ارتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية المدعمة بنسبة زيادة بلغت حوالى ٢٠٠٪ عام ١٩٩٢ وقد تصل إلى ٣٠٠٪ بالنسبة لبعض أنواع القروض مقارنا بعام ١٩٨٨[١٣].

وبدراسة جدول (٨) والذى يعكس أثر الغاء الدعم الزراعى على مستلزمات الإنتاج على كل من تكاليف إنتاج وصافى عائد الفدان للحاصلات الزراعية موضع الدراسة من خلال بديلين، الأول إلغاء الدعم كليا والثانى إلغاء ٥٠٪ من الدعم ، يتبين أنه فى حالة الغاء الدعم ترتفع تكاليف الإنتاج الزراعى لتلك الحاصلات ولكن بدرجات متفاوته، فقد ارتفعت تكاليف إنتاج فدان القطن إلى نحو ٩٠٥ جنيه/فدان بنسبة زيادة بلغت نحو ٢٠٪ مقارنا بتكاليف عام ٩١/٩٠ وذلك لارتفاع الدعم الموجه لمحصول القطن حيث بلغ دعم مقاومة آفات القطن وحده نحو ١١٧,٥ جنيه/فدان تمثل حوالى ٧٤٪ من إجمالى الدعم الزراعى المخصص لمستلزمات إنتاج فدان القطن البالغة حوالى

(*) يراجع جدول ٦.

جدول رقم (٨) الآثار المترتبة على إلغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعى عام ١٩٩٠/١٩٩١

المتغيرات	الوحدة	القطن	الأرز	القمح	قصب السكر
جملة التكاليف	جنيه/ فدان	٧٩٠,٨	٦٢٣,٣	٤٨٣,٦	١١٨٤,٣
(١) صافى العائد*	جنيه	٦٣٢,٥	٥٣٧,٧	٨١٩,٨	١٢٠٣,٢٤
متوسط دعم الفدان	جنيه	١٥٨,٩	٣٠,٨	٤٣,٦	١٦٨,-
الزيادة فى تكاليف الفدان					
إلغاء ١٠٠٪ من الدعم	جنيه	١٥٨,٩	٣٠,٨	٤٣,٦	١٦٨
إلغاء ٥٠٪ من الدعم	جنيه	٧٩,٤٥	١٥,٤	٢١,٨	٨٤
الآثار المترتبة على إلغاء ١٠٠٪					
جملة التكاليف	جنيه/ فدان	٩٤٩,٧	٦٥٤,١	٥٢٧,٢	١٣٥٢,٣
صافى العائد*	جنية فدان	٤٧٣,٦	٥٠٦,٩	٧٧٦,٢	١٠٣٥,٢
الآثار المترتبة على إلغاء ٥٠٪					
جملة التكاليف	جنيه/فدان	٨٧٠,٢٥	٦٣٨,٧	٥٠٥,٤	١٢٦٨,٣
صافى العائد*	جنيه فدان	٥٥٣,٠٥	٥٢٢,٣	٧٩٨	١١١٩,٢٤

المصدر: مرجع رقم (٣)

* تم حساب صافي العائد بطرح جملة التكاليف من إجمالى الايرادات الناتجة من حاصل ضرب الكميات الفيزيقية فى أسعارها الفعلية فى السوق باستخدام أسلوب مصفوفه تحليل السياسة - Policy Analysis Matrex (PAM).

١٥٩جنيه . وفى نفس الاتجاه ارتفعت تكاليف إنتاج كل من فدان قصب السكر والقمح إلى حوالى ١٣٥٢ جنيه، ٥٢٧ جنيه على الترتيب، بزيادة تقدر بنحو ١٤٪ ، ٩٪ على التوالى مقارنا بتكاليف عام ١٩٩١/٩٠ بينما لم تتعد الزيادة فى تكاليف إنتاج فدان الأرز نحو ٥٪ لتبلغ ٦٥٤جنيه.

ومن ناحية أخرى فقد حقق صافى عائد الفدان لكل من محصولى القطن والقصب انخفاضا ملموسا ليبلغ حوالى ٤٧٤، ١٠٣٥جنيه بانخفاض بلغت نسبته نحو ٢٥٪ ،١٤٠٪ على الترتيب مقارنا بعام ١٩٩١/٩٠ بينما بلغت نسبة انخفاض صافى عائد الفدان لكل من القمح والأرز حوالى ٥,٣٪،٧,٥٪ على الترتيب وليحقق صافى عائد الفدان لكل منهما نحو ٧٧٦ جنيه ٥٠٧ جنيه على التوالى.

الفائض المحول من وإلى القطاعات الاقتصادية:

أدت سياسات التدخل الحكومى فى القرارات الرئيسية مثل قرارات الإنتاج والتركيب المحصولى وتسعير المنتج، وما استتبعها من سياسات الدعم المباشر للإنتاج، وكذا قرارات التسويق التعاونى للمنتج وحصص التوريد الإجبارى عند مستويات سعرية منخفضة. أدت هذه السياسة خلال فترة زمنية طويلة إلى وجود فائض اقتصادى كبير ينتقل من القطاع الزراعى إلى قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى، الأمر الذى يمكن معه القول بأن تلك السياسة السعرية تعتبر أسلوبا لفرض ضرائب غير مباشرة على القطاع الزراعى.

وفى هذا المجال قامت الدراسة بتقدير آثار السياسات الحكومية على المنتجين الزراعيين باستخدام مقياس مكافى دعم المنتج. وهذا المؤشر يتضمن السياسات التى تنعكس آثارها فى الميزانية العامة للدولة مثل عجز ميزان المدفوعات ودعم مدخلات الانتاج وكذا السياسات التى لاتنعكس آثارها فى تلك الميزانية مثل الضرائب المتغيرة، وحصص الاستيراد والتعريفات والرسوم الجمركية.

ولقد استخدم هذا المقياس حديثا منذ خمسة عشر عاما فقط لقياس مستوى المساعدات الحكومية للمنتجين الزراعيين وفى تقدير أثر السياسة الحكومية على جملة عائد المنتج حيث يقوم بمقارنة المستويات المختلفة للتدخل الحكومى فى قطاع الزراعة على عائد المنتج. وهكذا فان هذا المقياس يشير إلى صافى التحويلات من القطاعات الأخرى من خلال الحكومة إلى قطاع الزراعة[١٤].

وقد قدرت الدراسة مكافىء دعم المنتجين كنسبة بين قيمة تحولات السياسة للمنتجين وإجمالى الدخل المزرعى للمنتج. وقد يكون هذا المقياس ذو إشارة سالبة أو موجبه تبين ما إذا كان المزارع يتمتع

بدعم حكومى أو تفرض عليه الضرائب.

ويعكس هذا المقياس آثار العديد من السياسات الحكومية، ولقد اشتقت مكونات هذا المقياس بأسلوبين:

الأول : التركيز على آثار الميزانية للسياسات الحكومية.

الثانى : التركيز على الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ويعتمد مكافىء دعم المنتج على الأسعار والإنتاج والتجارة تحت شروط السياسة الحالية . ويمكن استخدام هذا المؤشر أيضا فى قياس الأهمية النسبية لسياسة الحكومه فى دول مختلفة أو أسواق سلعية مختلفة فيما يتعلق بمدى مساهمتها فى عائد المنتجين، كذلك يمكن أن يوضح التغيرات فى مدى تدخل الحكومة فى قطاع الزراعة على مدار الزمن.

وقد يعزى التغير فى قيمة مكافىء دعم المنتج إلى التغيرات فى السياسات الحكومية بالدوله أو إلى التغيرات فى الأسعار العالمية أو التغير فى أسعار الصرف . إلا أن هذا المقياس يؤخذ عليه أنه لا يوضح الصورة الكاملة لدور الحكومة فى القطاع الزراعى أو القطاع الغذائى . فعلى سبيل المثال قد يلقى هذا المعيار الضوء على مدى ما يحصل عليه قطاع إنتاج محاصيل الحبوب من المساعدات الحكومية ومقارنة ذلك بقطاع الإنتاج الحيوانى، وقد يكون المحللون الاقتصاديون فى هذه الحالة فى حاجة أكثر إلى معرفة خصائص منتجى الحبوب ومنتجى الإنتاج الحيوانى لمعرفة ما اذا كانت البرامج الحكومية تحقق التوازن فى توزيع الدخل داخل القطاع الزراعى، كذلك يمكن أن تساعد هذه المقاييس فى معرفة أى من الإجراءات المتبعة للدعم الحكومى أكثر أهمية بالنسبة لسوق معين، ولكنها لا تستطيع أن ترشد المحلل الاقتصادى لنسبة ما يحصل عليه المنتجون من هذه السياسات .

ويتيح هذا المدخل الجديد مرونة ملموسة للدول عند تطبيقها للسياسات الإصلاحية فى بلادهم. وفى هذا الإطار سوف يساهم مكافىء دعم المنتج فى قياس مدى نجاح الدول فى مواجهة التزاماتهم نحو اتفاقية (الجات) وتبسيط المفاوضات حول القيود غير التعريفية والسياسات المحلية إذ يوفر مدى واسعا من القيود التجارية مثل حصص التوريد والرسوم المتغيرة، ودعم التصدير والسياسات المحلية مثل دعم مستلزمات الإنتاج وعجز ميزان المدفوعات [١٥].

جدول رقم (٩) مكافئ دعم منتجى حاصلات القطن، الأرز، القمح وقصب السكر عام ١٩٩٠- ١٩٩١

البيان	الوحدة	القطن	الأرز	القمح	قصب السكر	الاجمالى
المساحة المزروعة	ألف فدان	٩٣٣,١٩	١٠٣٧,٤٦	١٩٥٤,٧	٢٦٣,١٩	٤١٨٨,٥
جملة الانتاج	ألف طن	٨١٤	٣١٦٧	٤١٤٧,٩٨	١١٠٩٥,٣	١٩٢٢٤,٢٨
سعر المنتج	جنيه/طن	١٦٦٧,٩	٤١٦	٤٧٣,٢٩	٥٨	—
قيمة الانتاج	مليون جنيه	١٣٥٧,٦٧	١٣١٧,٤٧	١٩٦٣,٢	٦٤٣,٥٣	٥٢٨١,٨٧
دعم سعر الصرف	مليون جنيه	(١١٧١,٤)	(٦٤٢,٣٤)	(٩٥٢,٥)	(٢٤٥,٥٦)	(٣٠١١,٨)
١-الفجوة التسويقية للحصة الموردة	مليون جنيه	(٥٣٤,٧)	٣٩,٩	١٠٨,٣٥	٤٠,٨	٣٤٥,٦
٢- دعم سعر الصرف للحصة الموردة	مليون جنيه	(٦٣٦,٧)	(١١٢,٨)	(٧٧,٩)	(٣٢٤,)	١١٥١,٤
٣- الفجوة السوقية للحصة الموردة	مليون جنيه	—	(٣٣٢,٦)	(٥٨١,٣٠)	١٧٠,١	(٧٤٣,٨)
صافى مستلزمات الانتاج	مليون جنيه	١٧٢,١٢	٤٢,٩٤	١٠٣,٨٧	٤٨,٠٥	٣٦٦,٩٨
١- دعم سعر الفائدة	مليون جنيه	٢٧,٥	٢٠,٤	—	٣٠,٢٥	٧٨,١٥
٢- دعم الأسمدة	مليون جنيه	١٣,٦	١١,٥	٣٣,٦	١٣,٩٥	٧٢,٧
٣- دعم المبيدات	مليون جنيه	١١٦,٧	—	—	—	١١٦,٧
٤- دعم التقاوى	مليون جنيه	—	—	٣,٥	—	٣,٥
٥- دعم خدمات التشغيل والصيانة للرى	مليون جنيه	١٤,٣	١١	١٨,٧	٣,٨٥	٤٧,٨٥
إجمالى مكافئ دعم المنتج	مليون جنيه	(٩٩٩,٣)	(٥٩٩,٤)	(٨٤٨,٦)	(١٩٧,٥)	(٢٦٤٤,٨)
مكافئ دعم المنتج لكل طن	جنيه / طن	(١,٢٣)	(,١٩)	(,٢٠)	(,٠٢)	(٠,١٤)
نسبة دعم المنتج إلى قيمة الإنتاج	٪	(٧٣,٦)	(٤٥,٥)	(٤٣,٢٣)	(٣٠,٧)	(٥٠)

تشير الأرقام بين الأقواس إلى قيم سالبه تمثل دعما فى حالة مستلزمات الانتاج وضريبة على المنتج فى حالة وجود فروق بين أسعار التوريد ومثيلتها العالمية.

المصدر:- حسبت من مراجع (٣)، (٥)، (١١)

كذلك يعتبر مكافىء دعم المنتج بمثابة مؤشر هام خلال فترة الحد من التدخل الحكومى والحماية، وبإعادة تقدير مكافىء دعم المنتج على فترات متعاقبة فإنه يمكن تحديد مدى قيام الدولة بالحد من الحماية على قطاع الزراعة وفقا لخطة أو جدول زمنى محدد.

وبافتراض أن كافة أنشطة السياسة يمكن توجهها توجها فعالا، فإن صانعى السياسة سيتوافر لديهم معلومات تعكس صافى التأثيرات على مكافئات دعم المنتج للتغيرات فى السياسات، الأمر الذى سوف يساعد على التأكد من أن الدول لاتقوم بتطوير إجراءات جديدة للحماية أكثر مما يعوضه نقص الحماية بواسطة التغيرات السياسية الأخرى .

وبحساب مقياس مكافىء المنتج، يمكن تقدير آثار السياسات الحكومية على المنتجين الزراعيين حيث يستخدم لقياس مستوى المساعدات الحكومية لهم، وكذلك تقدير أثر السياسة الحكومية على جملة عائد المنتج. وبالتالى فإن مقياس مكافىء دعم المنتج يشير أيضا إلى صافى التحويلات من القطاعات الأخرى من خلال الحكومة إلى قطاع الزراعة. ويشير جدول (٩) إلى تقدير مكافىء دعم المنتج لمحاصيل القطن والأرز والقمح وقصب السكر لعام ١٩٩١/٩٠ حيث يتضح أن إجمالى التحويل إلى قطاع الزراعة لإجمالى الحاصلات موضع الدراسة كان سالب القيمة، الأمر الذى يعكس ضريبة مؤثرة بقطاع الزراعة بناء على السياسات المطبقة وبدراسة صافى التحولات إلى منتجى الحاصلات الزراعية يتبين ارتفاع قيمة مكافىء دعم منتجى القطن ليمثل نحو ٧٣,٦٪ من إجمالى قيمة إنتاج القطن لعام ١٩٩١/٩٠، وبينما تبلغ نسبة دعم منتجى الأرز إلى قيمة الإنتاج نحو ٤٥,٥٪ فى الوقت الذى لم تتعد ٣٠,٧٪ لمنتجى قصب السكر. كذلك يتبين أن تأثير الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى الرئيسية قد تأثر بالزيادة السريعة للتأثير الضريبى للحكومة لسياسة سعر الصرف .

وبدراسة دعم سعر السوق للحاصلات موضع الدراسة يتبين أن الأثر الضريبى ذو قيمة سالبة وذلك لانخفاض الأسعار المحلية أو أسعار التوريد إلى مستويات أقل من مثيلتها العالمية خاصة لمحصول القطن. وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد مناقشة هذا التساؤل (هل دعم مستلزمات الإنتاج أم توفير حوافز للمنتجين هو النهج الأفضل لزيادة الإنتاج؟).

دعم المستلزمات وأسعار السلع:

إن الاختيار بين تقديم الحوافز السعرية للمنتجين ودعم مستلزمات الإنتاج[١٥] كأسلوب أساسى

للتشجيع على نمو الإنتاج، كان منذ أمد طويل من القضايا التى تثير الخلاف عند وضع السياسات الزراعية ومازال الخلاف قائما حتى الآن. وعلى سبيل المثال فإن المؤتمر الاقليمى لآسيا والمحيط الهادى الذى عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [١٦] فى ١٩٨٤ لاحظ بقلق أن مسألة خفض أسعار السلع كمقابل لخفض أسعار مستلزمات الإنتاج عن طريق الدعم مازالت من المسائل الرئيسية المعلقة. والواقع أن الأغلبية العظمى من البلدان النامية قد استخدمت دعم المستلزمات الزراعية على نطاق واسع.

ومن شأن دعم أسعار المستلزمات الزراعية أن توجه أنماط الإنتاج نحو التوسع فى إنتاج المحاصيل التى تكثر فيها المستلزمات المدعمة، وهذا يؤثر على أنماط استخدام المستلزمات فدعم أحد المستلزمات سيؤدى إلى زيادة استعمال البنود المكملة دون استعمال بدائله. ومن أمثلة ذلك أن دعم الأسمدة يزيد من استعمالها ويقلل من استخدام الأرض ويغير فى المستوى الاجمالى للناتج الزراعى والذى قد يزيد على حساب انخفاض كبير فى الناتج غير الزراعى، وكل هذا يعتمد فى بداية الأمر على طبيعة الاوضاع السائدة .

مميزات دعم المستلزمات:

إن المسألة الرئيسية التى تواجه البلدان النامية هى ما إذا كان دعم المستلزمات يصلح بديلا فعالا ومناسبا لمعالجة أنخفاض الأسعار الزراعية للمنتجين أم أنه من الأفضل رفع أسعار السلع ذاتها. ولما كان دعم المستلزمات يؤدى إلى التخلى عن تركيبة المستلزمات التى تفرضها أسعار الندرة النسبية لكل منها فإن دعم المستلزمات عموما يعتبر ذا تأثير أقل فى زيادة الإنتاج ورفع أسعار المنتجات ذاتها إلا أن رفع أسعار المنتجات لن يكون مفضلا حتى بافتراض أن المزارعين يستخدمون أفضل توليفة من المستلزمات بدون وجود الدعم فمثلا بدون هذا الدعم قد لا يشترى المزارعون كميات كبيرة من المستلزمات بسبب نقص المعرفة أو الثقة، وفى هذه الحالة ربما يكون أفضل الوسائل وأسرعها هو تطبيق «سعر ترويجى» لذلك النوع من المستلزمات بهدف زيادة استخدامه وحتى يتحول المزارعون بصوره دائمة إلى استخدام أساليب تكنولوجية أكثر إنتاجا تكون قد أصبحت متاحة بالفعل . وقد كان تشجيع التكنولوجية المتكاملة التى تجمع بين الأسمدة المدعمة والتقاوى المحسنة والقروض الميسرة

فى بعض الأحيان هو جوهر الثورة الخضراء فى آسيا.

ومن الحالات التى قد تظهر فيها الحاجة إلى دعم المستلزمات، حالة الاشغال العامة ، مثل المشروعات متعددة الأغراض للرى وتخزين المياه. فالحد الأدنى اللازم لحجم المشروع وعدم قدرة المستثمرين الأفراد على الاستفادة من الاستثمار فى هذه المشروعات يتطلب أن تتدخل الحكومة وإلا انخفض الاستثمار بدرجة كبيرة. كما أن دعم المستلزمات يكون أفضل إذا كان مردودة عاليا بالنسبة إلى تكلفته من حيث ما يفرضه على الميزانية الحكومية من أعباء . ويحدث هذا إذا أدى رفع أسعار المنتجات إلى زيادة المصروفات الموجهه لدعم أسعار الأغذية للمستهلكين أكثر من دعم المستلزمات خاصة إذا كانت زيادة دعم أسعار المستهلكين او تحويل اعتمادات إضافية إليه تؤدى إلى تشوهات اقتصادية وخسائر فى جوانب أخرى من اقتصاد.

كما أن الحكومات قد ترى فى دعم المستلزمات وسيلة ملائمة لتحسين حوافز المنتجين بدون أن ترفع الأسعار الرسمية المنخفضة للأغذية أو أسعار الدعم القائمة على أساس تكاليف الإنتاج. وقد استخدام دعم الأسمدة على نطاق واسع للحد من التكاليف التى يتحملها المزارعون بسبب الارتفاع الشديد فى الأسعار الدولية للأسمدة ويمكن من ناحية المبدأ استخدام دعم المستلزمات بطريقة تحقق نتيجة مستهدفة بعينها مثل دعم محاصيل معينة أو مناطق معينة أو فئات معينة من المزارعين.

ومن بين جميع الحجج التى تؤيد دعم المستلزمات، هناك حجج رئيسية ثلاث وهى :

١ـ تشجيع استخدام نوع معين من المستلزمات يستخدمه المزارعون بدرجة أقل مما يلزم من وجهة نظر المتخصصين (أو بدرجة أقل مما يحدث فى حالة رفع أسعار المنتجات).

٢ـ تصحيح النمط المشوه فى الأسعار النسبية للمستلزمات حين لا تكون هناك وسيلة أخرى لتصحيحه وتحقيق قدر معقول من استقرار الأسعار المحلية فى مواجهة الزيادات الحاده فى أسعار المستلزمات التى يكون أكثرها مستوردا.

٣ ـ الرغبة السياسية فى تجنب ارتفاع أسعار الأغذية للمستهلكين أو تقليل هذا الارتفاع عندما يراد رفع ربحيه المنتجين.

الآثار المترتبة على الأخذ بسياسة دعم مستلزمات الإنتاج:

إن الخبرة فى استخدام دعم المستلزمات متعددة الجوانب. وقد توسعت آسيا فى دراسة فاعليتها، ولاسيما فيما يتعلق بالأسمدة، وهى أهم المستلزمات المشتراه وتظهر عدة نتائج من تحليل الطلب على الأسمدة ويرجع ذلك جزئيا إلى أن تغير الطلب على الأسمدة كان مجرد جزء من الاستجابة لمجموعة من المستلزمات التى ترفع الإنتاجية (ومنها المياه والتقاوى والأسمدة وخدمات الارشاد) وليس استجابة للسعر وحده، ومن دراسة لعشرة بلدان آسيوية اتضح أن دعم الاسمدة بنسبة ١٠٪ يزيد من استخدام الأسمدة بنحو ٦٪ ومن انتاج الحبوب الغذائية بنحو ١٪. كما تبين أن استجابة استخدام الاسمدة لتغير الأسعار وحدها كانت أكبر فى البلدان التى اعتادت على استخدام الأسمدة.

وعند تعميم هذا الاستنتاج يصعب تبرير الإعتماد على دعم الأسمدة وحدها فى البلدان الفقيرة ، والواقع أنه مازالت هناك شكوك فى مدى تغير استخدام الأسمدة فى مختلف الظروف عند تقديم دعم لأسعارها .

إلا أن الخبره تبين أن الآثار الفعلية لدعم المستلزمات كثيرا ما تختلف عن الآثار المقصودة. وقد شرع عدد من البلدان فى التحول عن دعم المستلزمات إلى إجراءات تحديد أسعار المنتجات وكثيرا ما شجع الدعم الشديد للمستلزمات الزراعية بما فى ذلك مياه الرى على استخدام الموارد استخداما مسرفا أو خاطئاً والواقع أن حكومات كثيره تعجز عن أن تسترد من المنتجين الزراعيين حتى التكاليف السنوية لتشغيل شبكات الرى.

وإذا كان العرض من أحد المستلزمات قليلا فإن منتجى هذا النوع وموزعيه غالباً ما يستأثرون بالدعم لصالحهم كما أن منافع المستلزمات المدعمه قد تنتهى إلى كبار المزارعين والواقع أن ذلك حدث مراراً فى البلدان الناميه ولا سيما فيما يتعلق بالائتمان المدعم وحتى فى حالة تقويم هذا الائتمان عن طريق الجمعيات التعاونية فكثيرا ما يتمكن المزارعون الكبار ذو النفوذ من السيطره على معظم الإئتمان المدعم وتوجيهه لصالحهم. وكذلك فإن وضع حصص للائتمان المدعم نادرا ما كان محايدا بين صغار المزارعين وكبارهم وكثيرا ما تحول الائتمان الزراعى المدعم إلى الإسكان فى المدن وغيره من أشكال الاستثمار غير الزراعى أو كان وسيلة لتحرير الأموال لتتجه إلى تلك الأغراض.

ويمكن أن ترتفع تكاليف الدعم التى تتحملها الميزانيه ارتفاعا حادا بحيث تمثل نسبة كبيرة من

الاتفاق الحكومى إذا زاد الطلب على المستلزمات أو زادت تكاليف الشراء الإلزامى زيادة حادة. كما أن دعم المنتجات الذى يتقرر بصفة مؤقته كثيراً ما يستمر لفترات طويله وبذلك تصبح وسيلة لتحويل الدخل لا وسيلة لتنفيذ سياسة محددة بدقة. ويؤدى ارتفاع معدلات دعم الأسمده إلى تشجيع تهريبها عبر حدود البلدان، مما يسفر عن زيادة التكاليف الحكومية أو إلى القضاء على فوائد البرنامج.

ويمكن أن يحدث تسرب مماثل بتحويل أحد المستلزمات المدعمة عن غرضه الأصلى وهو تشجيع محصول معين مثل الأرز إلى إنتاج محصول آخر مثل محاصيل السكر أو غيرها من المحاصيل فالواقع أن الصعوبات العملية فى حصر المستلزمات المدعمة لمحصول معين هى من الاعتبارات المهمة التى ينبغى دراستها عن الاختيار بين دعم المنتجات ووضع حوافز سعرية للمنتجين. وكذلك من المحتمل ان تقل كفاءة دعم المستلزمات نتيجة لعدم وجود قنوات تسويقيه يمكن الاعتماد عليها مما يؤدى إلى التأخير فى وصول الأسمده أو مبيدات الآفات أو تكدسها فى مسالك التوزيع عند اقتراب موعد الزراعة.

وفى بعض الأحيان كان الدعم غير الانتقائى والقروض الميسره لشراء الجرارات والآلات الزراعية أو دخولها البلاد. دون رسوم جمركية وبأسعار صرف مبالغ فى ارتفاعها سببا فى احداث تغيرات فى أنماط استخدام المستلزمات فى القطاع الزراعى بطريقة تتعارض مع اعتبارات العدالة وكفاءة استخدام موارد البلاد.

وباختصار فإن دعم المستلزمات قد يكون مفيدا للغاية بل ولايمكن الاستغناء عنه فى ترويج التكنولوجيا الحديثة المتوافرة والمربحة فى المراحل الأولى من الإنتاج. إذ يوفر قروض الإنتاج لصغار المزارعين ويخفف من التقلبات المفاجئة فى أسعار المستلزمات ذات الأهمية الرئيسية للانتاج. غير أن التجربة أثبتت فى العديد من البلدان أن إداره الدعم صعبة وأنه غالبا ما يساء استخدامه إذ يمكن أن يخلق نمطا منحرفا لاستخدام الموارد لأن المزارعين لا يدفعون التكاليف الحقيقية، كما أن التكاليف المالية للدعم قد تتصاعد بسرعة عند عدم استقرار الأسعار الدوليه.

ونظراً لأن ضعف المؤسسات كثيرا ما يجعل كبار المزارعين وحدهم هم أكبر المستفيدين فإن دعم المستلزمات له فى الغالب تأثيرات غير عادله على توزيع الدخل. وقد يؤدى زيادة دعم المستلزمات زيادة كبيرة لتعويض المزارعين عن السياسات التى تخفض من أسعار منتجاتهم إلى انحرافات خطيره فى العلاقات السعرية. أى أن دعم أسعار المستلزمات للتعويض عن انخفاض الأسعار الموجهه ينتج عنه انحراف سعرى جديد.

أثر برامج الدعم على السياسات الاقتصادية:

يجب أن يكون أى دعم كبير للمستلزمات مؤقتا وله جدول زمنى محدد للانتهاء منه على مراحل وبحد أقصى من الاعتمادات يحدد سلفا فى الميزانية، ويجب أن تكون المستلزمات المدعمة متوافرة بكميات مضمونة وكافية فى الأماكن الملائمة وفى الوقت المطلوب وبالشكل المناسب والصالح للاستخدام من جانب صغار المزارعين لا من جانب كبار المزارعين أو المزارعين التجاريين وحدهم، كما أن الصلة بين دعم المستلزمات وأسعار المنتجين لا سيما فى حالة الأسمدة يجب أن تظهر بطريقة ملائمة فى النسبة بين التكاليف والأسعار التى يعتمد عليها المزارعين فى تقدير مدى جاذبية مجموع الحوافز، وإذا كان دعم المستلزمات كبيرا أو يحتمل أن يستمر لفترة طويلة ينبغى دراسة آثاره المحتملة على الاقتصاد بأكمله.

وعموما فإن الدعم الذى يقدم لمستلزمات تحل محل مستلزمات أخرى عرضها ثابت نسبيا (الأسمدة التى تحل محل الأرض) ربما يحقق مردودية تكلفته وتكون نتائجه الاقتصادية أفضل من الدعم الذى يقدم لمستلزمات تحل محل مستلزمات أخرى يكون عرضها وافرا أو مرنا (مثل الآلات التى تحل محل اليد العاملة).

والتساؤل عما إذا كان التحسين المطلوب فى الظروف الاقتصادية وإنتاجية الزراعة أو فى نشاط محصولى معين يمكن تحقيقه من خلال عمل الحكومه على دعم المستلزمات أو رفع أسعار الانتاج هو تساؤل لا يمكن الرد عليه إلا فى إطار محدد بعينه وبعد تقييم متأن للتكاليف والمنافع المحتملة. فالمستويات المجزية لأسعار المنتجين (وتوافر المنتجات الاستهلاكية التى يشتريها المزارعون وأسرهم) هى فى معظم الظروف حافز قوى على زيادة الإنتاج وتطبيق تقنياته الحديثة.

غير أنه فى حالة غياب هذه العوامل فى المدى البعيد قد لا يظهر أى حافز بديل يحل بصورة كافية مكانها. فضلا عن أن الحوافز السعرية للانتاج لكى تحقق فعاليتها الحقيقية يجب أن تستكمل بمعلومات عن المستلزمات غير الزراعية وضمان الوصول إليها وربما تدعو الحاجة إلى خفض أسعار هذه المستلزمات فى الظروف المشار إليها سلفا عن طريق دعمها مؤقتا.

وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد طرح عدة تساؤلات تثير عددا من القضايا الجديرة بالبحث والدراسة. حول برامج وسياسات التكيف الهيكلى فى الزراعة المصرية:

(١) ما هو تأثير برنامج تحرير قطاع الانتاج الزراعى على دور هذا القطاع كأحد المصادر الأساسية لتعبئة الفائض ومركزته تحت إشراف الدولة، خاصة فى ظل الجهود الرامية لزيادة موارد الدولة.

(٢) فى ظل التخلي عن الآليات والأدوات القديمة التى استخدمت لتعبئة الفائض من قطاع الزراعة، والمعتمدة على التدخل المباشر للدولة فى عمليات إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية، ما هى طبيعة الآليات والمؤسسات الجديدة التى سوف يعتمد عليها فى تعبئة الفائض وزيادة حجم التدفق الرأسمالى من قطاع الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة فى ظل المطالبة بتخفيف الأعباء الضريبيه على الدخول الزراعية وإعطاء حوافز للتصدير...الخ؟.

(٣) ما هو تأثير الاعتماد على آليات السوق على إرتفاع تكلفة الإنتاج الزراعى، وبالتالى أسعار المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية، وتأثير ذلك على جهود الحكومة لمكافحة التضخم؟.

(٤) ما هو تأثير ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعى على عمليات الاستثمار فى الزراعة خاصة، وأن انخفاض الربحية قد يدفع المستثمرين لقطاعات اقتصادية قد تكون أكثر ربحية للمستثمر على المستوى الفردى وإن كانت غير مفيدة من المنظور الاقتصادى والاجتماعى الشامل؟

(٥) ما هو تأثير ارتفاع سعر الفائدة على القروض، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج على مشروعات التوسع الأفقى، ومعدلات الاستصلاح فى الأراضى الجديدة، بعد تركز جهود الدولة فى إقامة مشروعات البنية الأساسية، وترك عمليات الاستصلاح والاستزراع للقطاع الخاص، وتأثير ذلك على القدرات المستقبلية لقطاع الزراعة فى سد الاحتياجات الغذائية وتقليل حجم الفجوة الغذائية؟.

(٦) ما هو تأثير انسحاب الدولة من الإشراف على إنتاج الحاصلات الزراعية، والاعتماد على القطاع الخاص فى توفير مستلزمات الإنتاج، بجانب تغيير القانون المنظم للعلاقة بين المالك والمستأجر على إعادة رسم هيكل توزيع الثروة فى الريف وتأثير هذه المتغيرات على أوضاع الاستقرار الاجتماعى؟.

(٧) فى ظل الاعتماد على القطاع الخاص فى استيراد مستلزمات الإنتاج والاتجار بها. ماهى الجهات الرقابية التى يجب أن تقوم بدورها للحد من ظهور العديد من الظواهر السلبية مثل النزوع للاحتكار فى تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى، أو استيراد مستلزمات إنتاج منخفضة الجودة...الخ؟.

(٨) يطرح برنامج تحرير قطاع الإنتاج الزراعى إيجاد المنافسة بين القطاع الخاص والتعاونى فى توفير مستلزمات الإنتاج والقيام بالمشروعات الزراعية، وهو ما يثير التساؤل حول ماهية هذه التعاونيات؟ هل هى الجمعيات الزراعية بوضعها الحالى والتى تحمل كل التراث السلبى لأجهزة تعبئة الفائض ،أم الحديث هنا عن منظمات تعاونيه جديدة وبالتالى يصبح السؤال الهام هنا، فى حالة وجود تعاونيات حقيقيه تعمل فى مجال الإنتاج والتسويق وتوفير مستلزمات الانتاج والاستصلاح، ما هو دور الجمعيات الزراعية الموجودة حاليا؟ وتلك التعاونيات الجديدة كيف تقوم وما هى أشكال الدعم الواجب توفيره لها؟.

(٩) استمرارية ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية وتوقع تجاوزها لمستوى الأسعار العالمية قد يدفع بعض التجار فى ظل حرية الاستيراد إلى استيرادها بأسعار أقل، وهو ما سوف يؤثر سلبيا على المنتج المصرى وهنا تثار قضية ما هى طبيعة وأشكال الحماية المطلوبة للانتاج المحلى؟

(١٠) فى ظل إلغاء الدعم المقدم لمستلزمات الإنتاج والسلع الغذائيه وتحرير أسعار بيع المحاصيل الزراعية وما يترتب على ذلك من توقع تعثر العديد من المزارع الصغيرة والقزمية فى ظل ارتفاع نسبة البطالة بين العمالة الزراعية (خاصة بعد تضاؤل فرص العمل فى البلدان العربية) تثار قضيه ماهى الأدوات التى يمكن للدوله استخدامها للحفاظ على أوضاع صغار الزراع والعمال الزراعيين خاصة وأن هذا القطاع لا يتمتع أفراده بأية ضمانات تأمينية؟.

(١١) ما هو تأثير الاعتماد على آليات السوق وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعى على قدرة أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة على تطوير استثماراتهم المزرعية وزيادة إنتاجيتها؟. وحول إجراءات سياسة «التحرير» والتى تتمثل فى ترك قوى السوق كأساس لتخصيص الموارد- مع زيادة مكانة القطاع الخاص فى مجالات الانتاج والتصنيع والتسويق باعتبارهما ركنين أساسيين من إجراءات التصحيح الهيكلية، يطرح البعض من المتخصصين حول هذين الإجرائين عددا من التساؤلات تتحدد فيما يلى:(١٧).

أ - هل يتوفر لمصر خبره يعتد بها فى مجال التخطيط التأشيرى؟

ب - هل توفر للسوق النضج الكافى فى تخصيص الموارد؟

جـ - هل تستجيب النظم المزرعية المختلفة لقوى السوق؟

د- هل تضمن قوى السوق تحقيق السعر العادل والمستقر للمنتج، والسعر المناسب للمستهلك؟.

وتشكل كافة القضايا والتساؤلات السابقة جزءا من العديد من التساؤلات التى يطرحها التطبيق الكامل لبرنامج التكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى على صناع القرار وواضعى السياسات التى تستدعى بالتالى العديد من الدراسات والأبحاث.

ملخص الدراسة:

شهد قطاع الزراعة خلال العقود السابقة درجات مختلفة من صور الدعم المباشر وغير المباشر على السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج، لمواجهة بعض الآثار السلبية للسياسة غير الملائمة لتسعير المنتجات الزراعية، وبالرغم من ذلك تعتبر السياسات السعرية وسياسات الدعم والائتمان الزراعى من أهم السياسات التى أثرت على الانتاج الزراعى، مما ترتب عليه عديد من الاختناقات والاختلالات الهيكلية فى أداء الاقتصاد القومى بصفة عامة والاقتصاد الزراعى بصفة خاصة.

ولقد اتجهت الدولة فى السنوات الأخيرة إلى رفع أسعار الحاصلات الزراعية خاصة الحاصلات التصديرية مثل القطن والأرز إلى مستوى سعرى يتقارب إلى حد ما مع أسعارها العالمية. الأمر الذى استلزم خفض الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعى حتى تصبح أسعارها الفعلية متمشية مع التكاليف الاقتصادية والأسعار العالمية لهذه المستلزمات. وقد قامت الدولة بخفض الدعم على المدخلات الزراعية وفق خطة زمنية وزيادة أسعارها للمنتجين بهدف تخفيض نسبة التشوهات السوقية وترك حرية الاتجار فى مستلزمات الإنتاج للقطاع الخاص.

فى إطار تلك السياسات الإصلاحيه، اتجهت الدولة إلى تحريك أسعار قنطار القطن تدريجيا حتى بلغ ٢٦٢,٧ جنيه قنطار عام ١٩٩٠ بزياده ١٧١٪ عن مستوي سعره عام ١٩٨٥ والبالغ ٩٦,٨٦ جنيه/قنطار، وبذلك أصبح سعر توريد قنطار القطن يمثل حوالى ٥٤٪ من مستوياته العالميه. وفى عام ١٩٩١ ارتفع سعر توريد قنطار القطن إلى ٣٠٠ جنيه منذ تقرر عودة العمل بنظام التسويق عن طريق البورصة اعتباراً من الموسم القادم ١٩٩٣. فضلا عن رفع سعر توريد القطن للمزارع فى نهاية ١٩٩٢ إلى ٦٦٪ من السعر العالمى له.

وفى نفس الاتجاه شهد محصول الأرز تغيرات جوهرية فى السنوات الأخيرة حيث الغيت حصة التوريد الإجبارى عام ١٩٩٢ كما بلغ سعر توريد الطن نحو ٣٠٠ جنيه عام ١٩٩٠ مقارنا بنحو

١٢٥ جنيه/ طن عام ١٩٨٥ بنسبة زيادة بلغت نحو ١٤٠٪ خلال تلك الفترة.

كذلك اتجهت أسعار توريد طن قصب السكر إلى التزايد المستمر حيث بلغت حوالى ٥٨ جنيه عام ١٩٩٠ مقارنا بنحو ٢٧,٢ جنيه عام ١٩٨٥ بزيادة قدرها ٣٠,٨ جنيه خلال تلك الفترة، وذلك لتحفيز المزراعين على النهوض بانتاجية المحصول وحتى يتناسب صافى عائد الفدان من دورة القصب مع صافى العائد من الدورات الأخرى المنافسة له.

كذلك اتجهت الدولة إلى رفع أسعار توريد القمح وتشجيع المزارعين على زراعته لأهميته الغذائية وبما يسهم في خفض حجم الفجوه الغذائية من القمح.

وقد بلغ سعر توريد طن القمح عام ١٩٩٠ نحو ٤٦٦,٧ جنيه بزيادة ١٨٠٪ عن مستوياته السعرية عام ١٩٨٥.

ومن ناحية أخرى استهدفت الحكومة الاتجاه نحو خفض الدعم على مستلزمات الإنتاج حيث انخفض الدعم على أصناف الأسمدة المحلية والمستوردة ليبلغ ٦٢ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١مقابل ١٨٢,٦ مليون جنيه ١٩٨٩/٨٨ كما استهدفت إلغاء الدعم على المبيدات فى نفس العام ليصل إلى ٢٥٪ فقط من مستويات عام ١٩٨٩/٨٨. أما الدعم المخصص لتقاوى الحاصلات الزراعية فقد اقتصرعلى تقاوى القمح فقط. حيث بلغ نحو ٤ مليون جنيه عام ١٩٩٢/١٩٩١، وقد تعزى الزياده فى دعم تقاوى القمح إلى دعم زراعته في الساحل الشمالى والمنطقة المطريه. كما تم تحرير تداول وتسعير الأعلاف المصنعة والسماد للقطاع الخاص باستيراد مكونات العلف وتحريك أسعار مكوناته لتعكس التكلفة الاقتصادية لها. الأمر الذى انعكس على انخفاض الدعم المخصص لتلك المكونات ليبلغ حوالى ١٠٤ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ مقارنا بنحو ٢٣٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩.

كذلك اتجه البنك الرئيسى للتنميه والإئتمان الزراعى نحو تحويل الاقراض المدعم إلى إقراض بسعر السوق، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض دعم سعر الفائدة ليبلغ حوالى ٦٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ مقارنا بنحو ١١٢ مليون جينه عام ١٩٩٠/٨٩ وذلك بالأسعار الجاريه.

وقد استعرضت الدراسة الآثار المرتبطة بالغاء الدعم على أهم مستلزمات الانتاج الزراعى (الأسمدة المبيدات ـ التقاوى ـ رأس المال) إذ يتبين زيادة حصيلة الدولة بمقدار ما يتوفر من هذا الدعم الذى قدر بنحو ٣٦٧ مليون جنيه ١٩٩٢/٩١ مقارنا بنحو ٦٣٨ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩.

فقد أوضحت الدراسة أن إلغاء الدعم الزراعى تماما على مستلزمات الإنتاج لحاصلات القطن والأرز وقصب السكر والقمح سيترتب عليه ارتفاع تكاليف الانتاج للفدان لكل منها لتبلغ ٩٥٠ جنيه، ٦٥٤ جنيه، ١٣٥٢ جنيه.٥٢٧ جنيه/ فدان على الترتيب، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض صافى عائد الفدان من القطن من ٦٣٢,٥ جنيه/ فدان إلى ٤٧٤ جنيه/ فدان. بينما ينخفض صافى عائد فدان الأرز من نحو ٥٣٨ جنيه إلى ٥٠٧ جنيه أما صافى عائد فدان القصب والقمح فقد انخفض إلى ١٠٣٥ جنيه ، ٧٧٦ جنيه على الترتيب.

ولحساب الفائض المحول من وإلى القطاعات الاقتصادية استخدمت الدراسة أسلوب تحليل مكافئ دعم المنتج حيث أثبتت النتائج أن السياسات التى تنتهجهاالحكومة تؤدى إلى المعامله الضريبية المؤثرة لقطاع الزراعة تنعكس فى الإشاره السالبة لقيمة مقياس مكافئ دعم المنتج. كما يتضح من الدراسة ارتفاع قيمة مكافئ دعم منتجى القطن ليمثل ٧٤٪ من إجمالى قيمة إنتاج القطن، بينما تبلغ نسبة دعم منتجى الأرز إلى قيمة الانتاج نحو ٤٥,٥٪ فى الوقت الذى لم تتعد ٣١٪ لمنتجى قصب السكر.

وقد أثارت الدراسة تساؤلاً حول أفضلية أى من المنهجين بالنسبة لزيادة الانتاج أهو دعم مستلزمات الإنتاج أم توفير حوافز أسعار للمنتجين؟ ذلك أن كلا منهما قد يكون منهجا فعالا تحت ظروف معينة. وعلى الرغم من المزايا النظرية الواضحة لدعم مستلزمات الإنتاج فإن هذا الدعم لم يعد يحظى بنفس الأفضلية التى يحظى بها منهج الحوافز المقدمة لأسعار المنتجات فى معظم الأحوال. ففى البلدان التى ما زالت تمر بالمراحل الأولى من التنمية أو التى تحتاج إلى استخدام التقنيات المستحدثة، يمكن أن يحقق دعم المستلزمات كالأسمدة والبذور والقروض نتائج فعاله. وقد يحتاج الأمر إلى تقديم هذا الدعم لتخفيف تأثر الأسعار المحلية للمستلزمات بالزيادة فى أسعارها الدولية، وتعتبر الأسمدة مثالاً هاما فى هذا الصدد.

وأوضحت الدراسة أن سياسة الدعم يجب أن تكون بصفة مؤقته لتحقيق أهداف محددة على أن تتم فى إطار جدول زمنى يتضمن إلغاء الدعم تدريجيا ، إلى جانب تحديد الحد الأقصى للمبالغ

المخصصة له فى الميزانية. على أن ترتبط سياسة الدعم بضرورة توافر المستلزمات المدعمة بكميات كافية، وأن يتحقق الترابط بين دعم المستلزمات وأسعار المنتجين حتى يتبين للمزارعين مدى فائدة هذا الحافز المشترك وكما هو الحال فيما يتعلق بتسعير المنتجات فإن فعالية تسعير المستلزمات تعتمد إلى حد كبير على توافر البنية الأساسية. ومن ثم فإن الإنفاق العام على مجالات مثل النقل والرى والبحوث سوف يعزز من سياسة الأسعار التى تأخذ فى الاعتبار مصلحة المنتجين وسياسة تقديم الدعم للمستلزمات الجارية وفى النهاية أثارت الدراسة عددا من التساؤلات حول أهم القضايا التى تتناولها سياسات وبرامج التكيف الهيكلى فى الزراعة المصرية.

الهوامش والمراجع

١- انظر الجدول (١-٤).

٢- American Embassy: Agricultural Situation Annual Report, NCR. NO. EG 2014, report code 24, Cairo, Egypt. 19.

٣- مصر- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى والاحصاء، سجلات الإدارة العامة للاحصاءات الزراعية - بيانات غير منشورة.

٤- البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - المجلد ٤٣ - ١٩٩١.

٥- Gardner George R. and others: Egypt's producers subsidy equivalents: Measures of Government Intervention Agriculture, Economic Working Paper, Ministry of Agriculture, APAC 89. 13June 1989.

٦- الشركة القابضة لتسويق الأرز ومنتجاته - سجلات قطاع الشئون الفنية والانتاجية - بيانات غير منشورة.

٧- يبلغ سعر استيراد طن القمح فوب خليج الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ (نحو ١٣٦ دولاراً - احتسب الدولار على أساس سعر الصرف الرسمى ٢,٠٢ جينه /دولار.

٨- Memorandum of Understanding (MOU) between Government of Egypt and USAID- tranche I-V Bench marks No. I-V II.

٩- مصر ـ وزارة التخطيط ـ سجلات الإدارة العامة للاحصاءات الزراعية ـ بيانات غيرمنشورة.

١٠- مصر ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ كتاب الاحصاء السنوى ـ أعداد متفرقة.

١١- صندوق موازنه أسعار المحاصلات الزراعية ـ قسم التكاليف ـ بيانات غير منشورة. بيانات غير منشورة.

١٢- Memorandum of Understanding (MOU) Between the Government of Egypt and USAID tranche VI, VII.

١٣- مراد محمد على :أثر المتغيرات الاقتصادية على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بينوكه فى المحافظات منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة القاهرة : البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى فى مصر ـ الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الأدنى وشمال افريقيا ـ كانون الثانى، ١٩٩٣.

١٤- Ballenger, Nicole, PSE: What they Are and their role in Trade Negotiations, Choices First quarter 1988.

١٥- كثيرا ما يطلق على دعم المستلزمات اسم «التدابير غير السعرية» وهى فئة اشمل تقليديا لبعض التدابير الأخرى المتعلقة بالبنية الأساسية مثل شبكات البحوث والارشاد والتسويق وغير ذلك والمقصود هنا بدعم لمستلزمات الانتاج الجارية مثل الأسمدة والآلات ومياه الرى والتقاوى وكذلك تكاليف الائتمان اللازم لشرائها وتعتبر التدابير التى تؤثر فى أسعار هذه المستلزمات جزءا من سياسة الأسعار الزراعية.

١٦- منظمة الأغذية والزراعة ـ سياسات الأسعار المزرعية ـ القضايا والمقترحات ـ روما: المنظمة، ١٩٨٩ (سلسلة دراسات التنمية والاقتصاد ـ ٤٢).

١٧- محمد أبو مندور: نحو استراتيجية للتنمية الزراعية. مدخل للحوار حول الأهمية والمنهج والأعداد ـ مؤتمر استراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينات (الأهداف ـ المحددات ـ الآليات) ١٦- ١٨ فبراير١٩٩٢.

١٨- U.S- Dept. of Agriculture- Foreign Agricultural Services: World Grain Situation and outlook. Washington: Dept. of Agr., 1991.